



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-46/2019/ST/RES/FINAL

قرارات

العلوم والتكنولوجيا

والابتكار، والتعليم العالي، وقطاعات الصحة والمياه والبيئة

الصادرة عن

الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية)

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

24 – 25 جمادى الثاني 1440 هـ

(الموافق: 1-2 مارس 2019)

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
1	القرار رقم 46/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا	1
4	القرار رقم 46/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي	2
7	القرار رقم 46/3-ع ت بشأن قضايا الصحة	3
12	القرار رقم 46/4-ع ت بشأن قضايا البيئة	4
14	القرار رقم 46/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه	5
16	القرار رقم 46/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)	6
18	القرار رقم 46/7-ع ت بشأن أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي	7
22	القرار رقم 46/8-ع ت بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة	8
29	القرار رقم 46/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء	9
32	القرار رقم 46/10-ع ت بشأن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الأرال	10

قرار رقم 46/1-ع ت

بشأن

قضايا العلوم والتكنولوجيا والابتكار

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440 هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى رؤية منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا 1441 هـ التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في بوتراجايا في أكتوبر عام 2003، ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر الذي عقد في اسطنبول يومي 14 و 15 أبريل 2016؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026، الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، يومي 10 و 11/9/2017؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 45/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين للمجلس، التي عُقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يستذكر كذلك إعلان أستانا الذي صدر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، يومي 10 و 11/9/2017 والبيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في اسطنبول يومي 14 و 15/4/2016؛

وإذ يأخذ علماً بالمقترح الذي تقدم به فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، المتعلق بإنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار-15 حول العلوم والتكنولوجيا، تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الرائدة في تطوير العلوم والتكنولوجيا؛

وإذ يعرب عن التقدير لجهود اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) والأنشطة والبرامج التي تنفذها كل من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وإذ يقر بأهمية تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من جانب الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" والأهداف المسطرة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP)؛

- 1- يقرب أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيوية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأهداف وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"؛
- 2- يحدد دعوته الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للتنفيذ العملي للتوصيات المتضمنة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، من خلال سلسلة مركزة من المبادرات والبرامج ومن خلال تعزيز ودعم برامج البحوث التعاونية بشكل فاعل، ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على العمل معاً في تطوير "مشاريع علمية ضخمة" متعددة التخصصات من حيث طبيعتها ومحتواها، على النحو الوارد في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026؛
- 3- يدعو كومستيك كذلك إلى العمل على نحو وثيق مع حكومة كازاخستان والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل وضع تصوّر وآلية لإنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار-15. ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المداولات الرامية إلى إنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار-15.
- 4- يؤكد دعم منظمة التعاون الإسلامي لعقد القمة الإسلامية الثانية حول العلوم والتكنولوجيا، بمبادرة من فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيايف، يحث قادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة ورؤساء مؤسسات المنظمة على المشاركة الفعالة في القمة الإسلامية الثانية حول العلوم والتكنولوجيا المزمع عقدها سنة 2020 والتي من شأنها أن تُعزز بشكل لافت التعاون بين الدول الإسلامية في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا.
- 5- يدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى العمل مع حكومة أوزبكستان وكومستيك للقيام بالتحضيرات اللازمة لعقد القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا في أوزبكستان.
- 6- كما يدعو جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى تنسيق برامجها وأنشطتها مع كومستيك بهدف تحقيق التآزر والتكامل في السعي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المنصوص عليها في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل".
- 7- يشيد بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديمها الدعم المالي لمراكز التميز للعلوم والتكنولوجيا ويطلب من البنك، وكومستيك، وإيسيسكو، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الإسراع في تحديد خمسة مراكز أخرى للتميز وفقاً لأحكام رؤية منظمة التعاون الإسلامي 1441 هـ للعلوم والتكنولوجيا.
- 8- يأخذ علماً مع التقدير ببرامج البنك الإسلامي للتنمية المتخصصة للتعاون الفني، والعلوم والتكنولوجيا، وتحديد وحصر مراكز الموارد، ويحث الدول الأعضاء على الأخذ علماً بالقدرات المتقدمة لمراكز الموارد التي يحددها البنك الإسلامي للتنمية، والنظر في الاستفادة من خبراتها في مجابهة تحديات التنمية المحلية.

9- يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/2-ع ت

بشأن

قضايا التعليم العالي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 45/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين للمجلس، التي عقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 الذي اعتمده الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية، التي عقدت في اسطنبول يومي 14 و15/4/2016؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026، الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، يومي 10 و11/9/2017؛

وإذ يأخذ علماً بالقرارات والمقررات التي صدرت عن دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقدة في باماكو، جمهورية مالي يومي 14 و15/11/2016؛

وإذ يقر بإسهامات الجامعات العامة والخاصة من الدول الأعضاء في برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي حيث قدمت في إطاره نحو 500 منحة دراسية حتى الآن لمستوى الجامعة والماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه للطلبة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير مع التقدير إلى مساهمات جامعات منظمة التعاون الإسلامي المنتمة والمتفرعة، وهي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في أوغندا، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، في مجال تعزيز التعليم العالي والبحث والتطوير؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة والقضايا المتعلقة بالمياه وقطاع البيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP)؛

1- يكرر دعوته للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى مواصلة وزيادة دعم برامجها وأنشطتها في مجال التعليم العالي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين المناهج الدراسية

وهيئات التدريس، والربط الشبكي فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع مشاريع البحث المشتركة، وترتيبات التعلم عن بعد، وبرامج المنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني؛

2- يرحب مع التقدير بإعلان جمهورية باكستان الإسلامية عن تقديمها 100 منحة دراسية للطلاب من 15 دولة من الدول الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي؛

3- يعرب عن تقديره للمنح الدراسية الخاصة بالتعليم العالي التي قدمتها حكومات كل من باكستان وبروناي دار السلام ومصر، وسلطنة عُمان، وأذربيجان وحكومة قبرص التركية ومعهد كومساتس لتقنية المعلومات في إسلام آباد، والجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في باكستان، ومعهد باكستان للهندسة والعلوم التطبيقية؛

4- يدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها العامة والخاصة المعنية بالتعليم العالي ومؤسساتها البحثية على التعاون الفعال مع منظمة التعاون الإسلامي لزيادة تعزيز وتشجيع برنامج التبادل التعليمي للمنظمة؛

5- يرحب مع التقدير بمرسوم رئيس جمهورية أذربيجان، فخامة الرئيس إلهام علييف، الذي صدر في 2017/12/6 ويقضي بتقديم منح لمواطني الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للدراسة في جامعات جمهورية أذربيجان، ويرى في ذلك مساهمة سخية من جمهورية أذربيجان لتعزيز التعليم العالي والبحوث والتطوير وقدرات الموارد البشرية وكذلك لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة.

6- يشيد بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في قضايا التعليم من خلال أنشطة مؤسسة الشيخ محمد بن راشد الإنسانية، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والتي تهدف إلى تمكين أجيال الغد من ابتكار حلول مستدامة لتيسير عملية المعرفة والبحث العلمي. وقد بلغ عدد المستفيدين في هذا القطاع أكثر من 15 مليون شخص في 58 دولة.

7- يؤكد الحاجة إلى التنسيق الفاعل بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وإيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية من أجل وضع إطار عام لتعزيز التعليم العالي والنهوض به عن طريق تعزيز التبادلات، والمنح الدراسية، وتبادل الخبرات والبحوث المشتركة؛

8- يتطلع إلى تنفيذ "مؤشرات الأداء الرئيسية للجامعات في العالم الإسلامي" وفقاً لمقررات المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في باماكو، جمهورية مالي يومي 14 و 15 نوفمبر 2016؛

9- يأخذ علماً مع التقدير بالجهود التي تبذلها مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتعزيز التعليم العالي والنهوض به في الدول الأعضاء، بما في ذلك المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي إلى كل من

الجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر، والدعم الذي يقدمه كل من البنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو لجامعات منظمة التعاون الإسلامي ومختلف برامجها؛

10- يؤكد من جديد على دعمه لجهود البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وإيسيسكو والأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء المانحة المهتمة من أجل إنشاء جامعة إسلامية دولية في كابول، أفغانستان، ولحشد الموارد المالية لهذا الغرض؛

11- يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/3-ع ت

بشأن

قضايا الصحة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 الذي اعتمده الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية، التي عقدت في اسطنبول يومي 14 و15/4/2016؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026، الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، يومي 10 و11/9/2017؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة 2014-2023 الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الصحة المنعقد في جاكرتا، إندونيسيا في أكتوبر 2013؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية بما فيها القرار 45/3 ع ت بشأن قضايا الصحة العالي الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين للمجلس، التي عقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018؛

وإذ يشير كذلك إلى القرارات والمقررات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمرات الإسلامية لوزراء الصحة بما فيها تلك الصادرة عن الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، التي عقدت في جدة المملكة العربية السعودية؛

وإذ يأخذ علماً، مع التقدير، بالجهود التي بذلها الفريق الاستشاري الإسلامي المعني بالقضاء على شلل الأطفال، بما في ذلك عقد اجتماعه السنوي الخامس في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 14 نوفمبر 2018؛

وإذ يستذكر مع التقدير اعتماد الجلسة الخاصة لعقيلات قادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإعلان إسطنبول حول مكافحة السرطان والتي عُقدت تحت رعاية عقيلة رئيس الجمهورية التركية السيدة أمينة أردوغان في إسطنبول يوم 14 إبريل 2016، وذلك على هامش أعمال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وإذ يشيد بحكومة جمهورية بوركينا فاسو لنجاحها في استضافة الندوة الإقليمية رفيعة المستوى لتعزيز برامج التوعية والمناصرة فيما يتعلق بمرض السرطان في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وذلك في واجادوجو يومي 1 و 2 أغسطس 2018 تحت رعاية السيدة الأولى لبوركينا فاسو السيدة سيكا كابوريه بمشاركة 11 سيدة من السيدات الأول؛

وإذ يأخذ علماً بإعلان واجادوجو الذي صدر عن الندوة الإقليمية رفيعة المستوى لتعزيز برامج التوعية والمناصرة فيما يتعلق بمرض السرطان حيث تعهدت السيدات الأول بعدة أمور منها التشجيع على تعزيز برامج التوعية والمناصرة فيما يتعلق بمرض السرطان والمشاركة الفاعلة في هذه البرامج في بلدانهم المختلفة، والدعوة إلى إيلاء الأولوية لمنع ومكافحة السرطان في جدول الأعمال المتعلقة بالصحة على المستويين الوطني والدولي من خلال نهج متعدد القطاعات؛

وإذ يشيد بحكومة جمهورية إندونيسيا لنجاحها في استضافة الاجتماع الأول للهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جاكرتا يومي 21 و 22 نوفمبر 2018؛ إذ يشيد بحكومة تركيا لتنظيمها دورات تدريبية في الفترة من 25 يونيو إلى 13 يوليو 2018، ومن 26 نوفمبر إلى 14 ديسمبر 2018 في أنقرة بتركيا، وذلك في إطار النشاطات المرتبطة "بمشروع تعزيز القوى العاملة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التدريب على مكافحة العدوى والعناية المركزة"، وذلك من أجل دعم المنظومة الصحية وتعزيز قدرات القوى العاملة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بدور المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة وخاصة مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو في تنفيذ البرامج والنشاطات التي تهض بأجندة المنظمة في مجال الصحة؛ وإذ يلاحظ مع التقدير التعاون القائم في مجال الصحة بين منظمة التعاون الإسلامي وشركاء دوليين بما فيهم منظمة الصحة العالمية، ويونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي وقطاعي الصحة والبيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP)؛

1. يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023 بفعالية وفي الوقت المناسب، ويدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق جهودها مع فريق منسقي البلدان الرائدة من أجل تنفيذ الأنشطة الواردة في كل مجال من المجالات المواضيعية الستة التي يشتمل عليها برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.
2. يؤكد مجدداً على أهمية توفير الموارد الفنية والمالية الملائمة لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة للفترة 2014-2023 ويدعو الدول الأعضاء الراغبة إلى الانضمام إلى فريق العمل المعني بحشد الموارد المالية.

3. يأخذ علما، مع التقدير، بمشروع تعزيز القوة العاملة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي أطلقته جمهورية تركيا بوصفها منسق البلدان الرائدة في المجال المواضيعي الأول المعني بتعزيز الأنظمة الصحية ضمن برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة للفترة 2014-2023، ويدعو الدول الأعضاء المهتمة إلى اغتنام الفرصة التي يوفرها هذا المشروع.
4. يشيد بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفقر والمرض، وذلك من خلال أنشطة مؤسسة محمد بن راشد، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي للأعمال الإنسانية، والتي ركزت على الوقاية والعلاج من العمى بواقع 23 مليون مستفيد، بواقع 81 مليون لقاح ودواء خلال السنوات الثمانية الماضية، كما ركزت على وقاية 3,6 مليون طفل في الدول الأقل نمواً من مرض الديدان المعوية الذي يهدد مستقبل الأطفال. وفي مجال مكافحة الفقر، قدمت المؤسسة دعماً وإغاثة أكثر من 15 مليون أسرة في 40 دولة.
5. يرحب بقرار الفريق الاستشاري الإسلامي المعني باستئصال شلل الأطفال الذي اتخذته في اجتماعه السنوي الخامس المنعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 14 نوفمبر 2018 والقاضي بإدراج بعض أوجه برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة للفترة 2014-2023 في خطة عمل الفريق الاستشاري الإسلامي 2019-2023.
6. يلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من شلل الأطفال لضمان الوصول إلى جميع الأطفال وتحسينهم باستمرار من خلال إشراف المسؤولين الحكوميين بشكل منتظم على حملات التحصين ضد شلل الأطفال.
7. يشيد بالجهود التي يبذلها الفريق الاستشاري الإسلامي وفروعه الوطنية لإذكاء الوعي المجتمعي، بدعم من علماء الدين، بشأن مواءمة اللقاحات مع الشريعة الإسلامية، ومعالجة الشواغل، وتيسير حصول جميع الأطفال على اللقاحات.
8. يقرباً من العبء والتهديد العالميين الناجمين عن الأمراض غير السارية يشكّلان أحد أبرز تحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم ويهدد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، ويجدد دعوته للدول الأعضاء لاتخاذ الخطوات اللازمة للتشجيع على أسلوب حياة صحي بين مواطنيها ولتعزيز مكافحة الأمراض غير السارية بما في ذلك السرطان والسمنة والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.
9. يأخذ علما، مع القلق، بالعبء المتزايد الذي يشكّله مرض السرطان ومحدودية الحصول على العلاج الإشعاعي والخدمات التي تقدم للمصابين بالسرطان بين الدول الأعضاء، ويحث الدول الأعضاء على دعم جهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء المهتمة في برامجها الوطنية لمكافحة السرطان وكذلك دعم إنشاء خدمات العلاج الإشعاعي وتحديثها وتوسيع نطاقها.

10. يرحب بنتائج الندوة الإقليمية رفيعة المستوى لتعزيز برامج التوعية والمناصرة فيما يتعلق بمرض السرطان المنعقدة في واجادوجو، بوركينا فاسو يومي 1 و 2 أغسطس 2018، ويطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تنسق مع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة والشركاء الدوليين لتنظيم فعاليات مماثلة في مناطق أخرى ضمن منظمة التعاون الإسلامي.
11. يطلب من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة والشركاء الدوليين أن يعملوا سوية على تحسين صحة الأمهات والمواليد والأطفال، وأن يشاركوا مشاركة كاملة في الأنشطة التي تنفذ وفقاً لخطة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة، والذي يشمل صحة الأمومة والطفولة باعتبارها أحد المجالات المواضيعية الستة.
12. يرحب بإعلان جاكرتا وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية الوطنية للدواء في الدول الإسلامية نحو تحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج الدواء واللقاحات، اللذين اعتمدا في الاجتماع الأول لرؤساء الهيئات التنظيمية الوطنية للدواء في الدول الإسلامية المنعقد في جاكرتا، إندونيسيا يومي 21 و 22 نوفمبر 2018، ويدعو إلى تنفيذهما بشكل فاعل وفي الوقت المناسب.
13. يأخذ علماً بإنشاء مركز التميز لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللقاحات ومنتجات التكنولوجيا الأحيائية في إندونيسيا.
14. يطلب من الدول الأعضاء دعم الجهود التي تبذلها مجموعة مصنعي اللقاحات المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي وذلك من أجل تحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج وتوفير اللقاحات الآمنة وميسورة التكلفة، كما يحث الدول الأعضاء في المنظمة على تحديد شركات تصنيع اللقاحات في كل منها، كل وفقاً لنطاق اختصاصه، وتشجيعها على الانضمام إلى مجموعة مصنعي اللقاحات المنبثقة عن المنظمة.
15. يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين لإقامة تعاون إقليمي ودون إقليمي وبين المناطق والنهوض بهذا التعاون وتعزيزه في إطار منظمة الصحة العالمية بما في ذلك تبادل الخبرات والمعارف لتنمية القدرات وذلك استجابة لحالات الطوارئ الصحية والكوارث وللحد من مخاطر الكوارث والتعامل معها والتعافي منها.
16. يشيد بالجهود المشتركة لكل من السودان وتركيا ومركز أنقرة والوكالة التركية للتعاون والتنسيق في تعزيز قدرات القوى العاملة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار البرنامج المعنون "تعزيز عملية التنسيق وبناء القدرات حول مشروع الجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار المجال المواضيعي الخامس من برنامج العمل الاستراتيجي للمنظمة حول الصحة للفترة 2014-2023 والمتعلقة بالاستجابة والتدخل في الحالات الصحية الطارئة، ويدعو الدول الأعضاء ذات الصلة إلى المشاركة والإسهام في تعزيز فاعلية المشروع.

17. يشجع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، خاصة مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو، على مواصلة مساعدتها الدول الأعضاء في تعزيز أنظمتها الصحية من خلال تحسين الموارد البشرية والفنية، والهياكل الأساسية، وتوفير المرافق الصحية، وضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية بتكلفة مقبولة وجودة عالية.
18. يأخذ علماء بإسهام الصندوق العالمي في القضاء على الأمراض وفي تعزيز الأنظمة الصحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للصندوق العالمي خلال المؤتمر السادس لتجديد الموارد (2020-2022) المقرر عقده في ليون بفرنسا في أكتوبر 2019.
19. يجدد دعوته الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها المعنية إلى ضمان تنفيذ فعال للقرارات التي صدرت عن الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية 5-7/12/2017.
20. يرحب بعرض دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في الفترة 3-5 ديسمبر 2019 في أبو ظبي، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفاعلية في هذا المؤتمر.
21. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/4-ع ت

بشأن

قضايا البيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى الأهداف ذات الصلة بالبيئة الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" التي اعتمدها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في اسطنبول يومي 14 و15/4/2016؛ وإعلان أستانا الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، يومي 10 و11/9/2017؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 45/4-ت ع بشأن قضايا البيئة، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018؛

وإذ يأخذ في الاعتبار القرارات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة بما في ذلك الدورة السابعة التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية، يومي 25 و26/10/2017، الذي اعتمد ضمن جملة أمور إعلان الرباط لحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يستذكر البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية، التي عقدت في اسطنبول يومي 14 و15/4/2016؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما فيها مركز أنقرة وإيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية في تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق ببناء القدرات والتكنولوجيا، وذلك في المجالات المرتبطة بالبيئة.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة وقطاعي الموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP)؛

1. يؤكد من جديد التزامه بالتنفيذ الكامل للمقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنتديات الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي، فيما يتعلق بحماية البيئة، بما في ذلك الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية، يومي 25 و26/10/2017.
2. يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء لإجراء مشاورات وتنسيق المواقف من أجل معالجة فاعلة للتحديات الناجمة عن التغير المناخي وتدهور الظروف البيئية، ووضع سياسات بيئية، وتخصيص الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لهذا الغرض من أجل الإسهام بشكل موحد وجوهري في هذه العمليات.
3. يدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما في ذلك مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو، كل وفق ولايته، إلى التعاون الفني مع الدول الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية لها، بناء على طلب منها، وذلك لدعم جهود الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
4. يدعو الأمانة العامة إلى التنسيق والتواصل مع الهيئات والمؤسسات والآليات والمبادرات الدولية ذات الصلة، ومساعدة الدول الأعضاء في المنظمة المعرضة لمخاطر تغير المناخ على تعزيز مهاراتها وقدراتها للحصول على التمويل المتاح للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها.
5. يأخذ علماً بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2026 التي توصي بتشكيل فريق استشاري للمنظمة يضم خبراء من الدول الأعضاء لإعداد خطة عمل مفصلة تتضمن خيارات للتكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره، انسجاماً مع الالتزام المقدم في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ويجدد التأكيد على ضرورة دعم جميع الدول الأعضاء لتنفيذها.
6. يدعو مؤسسات المنظمة، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية، إلى تقديم آليات وترتيبات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص، والتي تتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من خلال التمويل الذي يخصصه البنك لمشاريع العلوم والتكنولوجيا.
7. يعرب عن التقدير لكومستيك لإعداد ملفات أوضاع الطاقة في الدول الأعضاء، ويدعو كومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في مجالات مثل حماية البيئة، وتغير المناخ، والطاقات المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.
8. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/5-ع ت

بشأن

القضايا المتعلقة بموارد المياه

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى أحكام وثيقة "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" التي اعتمدها القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول في إبريل 2016 حيث دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فيها؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 6 المتعلق بالمياه والصرف الصحي والغايات المرتبطة به فيما يتعلق بزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات؛
وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/222 الصادر في 21 ديسمبر 2016 الذي أعلن بموجبه العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15/4/2016 الذي دعا إلى التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة موارد المياه؛

وإذ يشير كذلك إلى برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026، الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، كازاخستان يومي 10 و11/9/2017؛
وإذ يؤكد مجدداً على جميع قراراته السابقة بما في ذلك القرار رقم 45/5-ع ت حول رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي انعقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6/5/2018؛

وإذ يعيد التأكيد على قرارات الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه بما في ذلك الدورة الرابعة التي عقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من 14 إلى 16/10/2018 حيث اعتمدت خطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه؛

وإذ يستذكر الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما في ذلك مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو في تعزيز جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة موارد المياه؛
وإذ يؤكد أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، بما في ذلك التعاون من أجل ضمان الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة وقطاعي موارد المياه والبيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP)؛

1. يرحب بالخطوة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي حول رؤية المياه والتي قُدمت خلال الاجتماع الأول لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه والتي أقرها المؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه في دورته الرابعة، والتي تشكل إطاراً للتعاون ولاسيما في مجال تنفيذ أنشطة بناء القدرات.
2. يقربحتمية التعاون والتنسيق العابر للحدود بين الدول التي لها شواطئ بغية تحقيق منافع متبادلة وعدم التسبب في ضرر كبير.
3. يشدد على ضرورة اتخاذ فريق حشد الموارد للخطوات الضرورية من خلال تعزيز التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية والهيئات المانحة في الدول الأعضاء لمساعدة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معالجة القضايا المرتبطة بالمياه.
4. يدعو الدول الأعضاء إلى إعداد واعتماد استراتيجيات وخطط وطنية ومواءمة أنشطة تنفيذها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه لا سيما الهدف رقم 6 وغاياته وكذلك أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028.
5. يدعو أيضا الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية وشركاء التنمية الدوليين والوكالات المانحة لمواصلة زيادة التعاون والمساعدة الفنية من أجل التنفيذ الفعال لرؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي – 2025: برنامج العمل" وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.
6. يؤكد على أهمية التنسيق الفاعل بين المنسقين الوطنيين من الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه ويؤكد من جديد على طلبه من الدول الأعضاء التي لم تعين بعد منسقيها الوطنيين أن تبادر إلى ذلك.
7. يشيد بدور دولة الإمارات العربية المتحدة في تسليط الضوء على قضايا المياه وإيجاد الحلول العالمية المستدامة للمحرومين من المياه والمحتاجين لها من خلال مؤسسة سقيا الإمارات؛ ويثمن كذلك جائزة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للمياه، التي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي، وتهدف إلى تشجيع المعاهد البحثية في كل أنحاء العالم على إيجاد حلول مستدامة ومنخفضة التكلفة ومبتكرة لمشكلات المياه.
8. يرحب بإنشاء شبكة للمعاهد ومراكز التدريب والبحث المرتبطة بالمياه في الدول الأعضاء من أجل تسهيل تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال المياه بين الدول الأعضاء.
9. يشجع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الإسلامي للتنمية والشركاء الدوليين الآخرين على تنسيق جهودهم لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة الدول الأقل نمواً من بين الدول الإسلامية والدول الأعضاء التي تواجه ندرة في المياه، على مواصلة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وأهداف التنمية المستدامة.
10. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/6-ع ت

بشأن

أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى القرارات السابقة بما في ذلك القرار رقم 45/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي انعقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6/5/2018؛

وإذ يستذكر القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات المتعاقبة للجمعية العمومية لكومستيك بما في ذلك الاجتماع الخامس عشر الذي عقد في إسلام آباد، باكستان يومي 31/5 و1/6/2016؛

وإذ يعرب عن التقدير لجهود كومستيك في إعداد ملفات الطاقة ودليل العلوم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم الشبكات الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا؛

وإذ يشيد بحكومة باكستان لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها لكومستيك؛ وبعهد المنسق العام لكومستيك لما يضطلع به من تنسيق وإدارة على نحو فعال لشؤون هذه اللجنة؛

وإذ يعرب عن تقديره لكومستيك لما تبذله من جهود لمساعدة الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والصحة، والبيئة والقضايا المرتبطة بالمياه من خلال منح أبحاث وجوائز الإنجاز للعلماء ومن خلال تنظيم ورش عمل تدريبية توفر فرصاً للباحثين من الدول الأعضاء للتفاعل مع العلماء البارزين من الدول المتقدمة وكذلك داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

وبعد الاطلاع على تقرير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)؛

1. يدعو كومستيك إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، ومراكز التميز، ومؤسسات وجامعات البحوث في الدول الأعضاء في المنظمة من أجل زيادة البحوث التعاونية، وتبادل المعرفة، ونقل التكنولوجيا، ووضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة في هذا الصدد.

2. يدعو كومستيك إلى الإسراع في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026.

3. يدعو كومستيك أيضا إلى العمل بشكل وثيق مع حكومة أوزبكستان والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا في عام 2020.
4. يشيد بكومستيك لما تقوم به من تعزيز التعاون الدولي بين العلماء وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات وتسهيل تبادل الخبراء والمعلومات مع معاهد البحوث الدولية، ويدعو كومستيك إلى تطوير مزيد من الروابط لصالح العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.
5. يشيد كذلك بكومستيك لتشجيعها أنشطة البحوث والتطوير من خلال توفير منح وجوائز لإعداد ملفات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
6. يدعو كذلك الكومستيك إلى مواصلة نشاطاتها في مجال تطوير مواردها البشرية من خلال تنظيم حلقات عمل مواضيعية وإضفاء المزيد من الفعالية على الشبكات العلمية.
7. يعرب عن امتنانه العميق لحكومة جمهورية باكستان الإسلامية لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها لكومستيك، ويطلب من الدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة أن تدعم بسخاء كومستيك حتى تتمكن من توسيع برامجها في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا.
8. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/7-ع ت

بشأن

أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم 45/7-ع ت حول أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي انعقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6/5/2018؛

وإذ يشير إلى القرارات التي اعتمدها الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في بامكو، مالي يومي 14 و15/11/2016؛

وإذ يقر، مع التقدير وعميق الامتنان، بما تقدمه حكومات كل من بنجلاديش وماليزيا والنيجر وأوغندا من دعم ومساعدة متواصلين لجامعات منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية لما تقدمه من دعم ومساعدة بما في ذلك المساهمة في إنشاء الأوقاف ذات الصلة وغيرها من المشاريع المدرة للدخل لهذه الجامعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يحيط علماً، مع الارتياح، بالدور المتنامي الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الموارد البشرية في مختلف المجالات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم OIC/46-CFM/2019/ST/SG-REP):

1. يقر بالدور الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي في نشر المعرفة والبحث في المجالات ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء المعنية.
2. يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء لمواصلة التبرع بسخاء لجامعات منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك المساهمات في أوقاف هذه الجامعات حتى تتمكن من زيادة تطوير برامجها الأكاديمية وبنياتها التحتية وتلبية احتياجاتها الأخرى.

3. يثمن عالياً المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي للجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا، ويشجع الصندوق على مواصلة دعم هاتين الجامعتين.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنغلاديش:

4. يعرب عن تقديره لحكومة البلد المضيف، جمهورية بنغلادش الشعبية لما تقدمه من دعم للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا بما في ذلك المساهمة المالية لبناء المرحلة الأولى من مشروع السكن الجامعي للطالبات وإنشاء القاعات الدراسية الافتراضية.

5. يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء لتسديد مساهماتها الإلزامية الحالية والمتأخرة للجامعة، ويدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة بسخاء في صندوق وقف الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

6. يشيد بفتح الجامعة باب القبول للطالبات في برامج الهندسة النظامية للمرحلة الجامعية وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2016 – 2017.

7. يدعو الجامعة إلى نشر المعلومات المتعلقة بالقبول والفرص الأخرى المتاحة في الجامعة حتى يستفيد منها المرشحون المهتمون.

8. يدعو كذلك الجامعة إلى تعزيز الجهود وترجمتها إلى تعاون مثمر وفقاً لمذكرات التفاهم التي أبرمتها الجامعة مع المؤسسات المرموقة الأخرى.

9. يثني على اعتماد برنامج الهندسة المدنية من قبل هيئة اعتماد التعليم الهندسي والفني، ويدعو الجامعة إلى الإسراع بعملية الحصول على الاعتماد للبرامج الأخرى من هيئات الاعتماد المحلية والإقليمية والدولية.

10. يأخذ علماً بإدخال برامج أكاديمية وكليات وشعب جديدة في الجامعة، ويحث الإدارة على تطوير مخططاتها العام من خلال إدخال تخصصات جديدة في مجال التكنولوجيا الناشئة والمتطورة وضمان الاستخدام الأمثل لمساحة الأراضي المتاحة لها، مع مراعاة مقتضيات برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 وبرنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026.

11. يأخذ علماً كذلك بإنشاء مكتب جديد للاعتماد وضمان الجودة، ويعرب عن أمله في أن يسرع ذلك من جهود الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا للحصول على الاعتماد من وكالات الاعتماد الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالهندسة والتكنولوجيا.

12. يحث الجامعة على إيلاء مزيد من الاهتمام لإجراء الأبحاث ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الأبحاث وتعميمها على المستفيدين المحتملين.

13. يرحب بتعيين أساتذة وقبول طلاب من دول أخرى من الدول الأعضاء، ويحث الإدارة على زيادة عدد الطلاب المقبولين من الدول الأعضاء الأخرى بما يؤكد الطابع الدولي للجامعة.

الجامعة الإسلامية في النيجر:

14. يشيد بقوة بحكومة البلد المضيف، جمهورية النيجر، لمواصلتها تقديم الدعم والمساعدة للجامعة الإسلامية في النيجر بما في ذلك التبرع الإضافي بقطعة أرض تبلغ مساحتها 125 ألف متر مربع لإنشاء مرافق تعليمية للطالبات في الجامعة.
15. يحيط علما، مع الارتياح، بالتقدم المحرز في مشروع بناء المركز التجاري للجامعة الإسلامية في النيجر الذي يموله البنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق الوقف، ويدعو الدول الأعضاء إلى التبرع لإنشاء المرحلة الثانية من الوقف.
16. يكرر طلبه إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بدعم الجامعة الإسلامية في النيجر بكل السبل الممكنة من أجل تحسين بنيتها التحتية وبرامجها الأكاديمية ورفاه أعضاء هيئة التدريس بها.
17. يرحب بالاهتمام الذي تولد عن إنشاء كلية الزراعة الجديدة، ويثني على صندوق التضامن الإسلامي لاعتماده مخصصا في الميزانية لهذا الغرض.
18. يحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة الإسلامية في النيجر (2015-2025) التي تهدف إلى تحديث الجامعة بهدف بلوغ مستوى مؤسسات التعليم العالي.
19. يدعو كلا من مركز أنقرة والجامعة الإسلامية في النيجر إلى تفعيل مذكرة التعاون الموقعة بين الجانبين بهدف تعزيز التدريب المهني في الجامعة.

الجامعة الإسلامية في أوغندا:

20. يعرب عن شكره وامتنانه لحكومة البلد المضيف، جمهورية أوغندا لما تقدمه من دعم متواصل للجامعة الإسلامية في أوغندا بما في ذلك الزيارة التي قامت بها عقيلة الرئيس، وزيرة التعليم والرياضة في جمهورية أوغندا في 10 / 2 / 2017 للتحقق من استعداد الجامعة لتلقي قرض البنك الإسلامي للتنمية للمرحلة الثانية الموجهة لمساعدة الجامعة على تشييد كلية للهندسة والتكنولوجيا ونزل ومكتبة جديدة.
21. يشيد بالمساعدة التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي للجامعة الإسلامية في أوغندا سنويا بقيمة مليون دولار أمريكي، وبما يقدمه كل من البنك الإسلامي للتنمية وجامعة لاهور، باكستان، ومنظمة أطباء عبر العالم، تركيا، ومركز أنقرة، ووكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، ومؤسسة أمل الماليزية، وعائلة حبيب في جدة، ويدعو مؤسسات وجامعات القطاعين العام والخاص إلى النظر في تقديم دعم مماثل للجامعة الإسلامية في أوغندا من أجل الوفاء بمتطلباتها.
22. يشيد بجهود تنفيذ مشروع آلية تبادل الخبرات والمعرفة (Reverse Linkage) الذي يهدف إلى زيادة قدرات الجامعة الإسلامية في أوغندا في مجال التدريب المهني من خلال تعزيز تدريب المدربين وتوفير التجهيزات والمعدات لتنفيذ برامج تدريب المدربين في المجالات التي تهتم المجتمع والسوق على المستوى المحلي بالتعاون مع كل من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية ووكالة اسميك ووكالة التعاون والتنسيق التركية.

23. يأخذ علما بالتقدم المنجز فيما يتعلق بالتمويل بصيغة الاستصناع الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 14.58 مليون دولار أمريكي لبناء المرحلة الأولى من الوقف الجديد للجامعة في كمبالا، أوغندا، على الأرض التي تبرعت بها الحكومة الأوغندية؛ ويدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى التبرع ببقية المبلغ المطلوب لبناء باقي مباني الوقف، وهو 65 مليون دولار أمريكي.
24. يعرب عن تقديره للتقدم المطرد في بناء المكتبة الجديدة بالجامعة من خلال استخدام مبلغ 973.644 دولار أمريكي الذي تبرعت به المملكة العربية السعودية؛ ويدعو الدول الأعضاء الأخرى لتقديم مساعدات مالية وفنية طوعية لبرنامج تطوير البني التحتية للجامعة.
25. يعرب عن التقدير للمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية لإعارتهم أعضاء هيئة تدريس إلى الجامعة، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على النظر في إعارة أعضاء في هيئة التدريس للجامعة خاصة في مجالي الطب والهندسة.
26. يعرب عن الارتياح إزاء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب والتوسع في المرافق بالجامعة الإسلامية في أوغندا، ويحث الجامعة على مواصلة جهودها لتوفير فرص تعليمية للمجتمعات المسلمة في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.
27. يلاحظ الطلب الهائل على الكوادر الطبية في أفريقيا، ويطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم المالي والمادي للجامعة لدعم البرامج الأكاديمية التي بدأتها مؤخرا والمتمثلة في بكالوريوس العلوم في كل من التمريض والطب الحيوي والصحة العامة.
28. يطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمحسنين من الأفراد مواصلة تقديم الدعم المالي المستدام إلى الجامعة الإسلامية في أوغندا لتحسين رفاه الموظفين، وكذلك لتمكين الجامعة من اقتناء المرافق التي تحتاجها لتوفير التعليم الجيد لشباب أفريقيا.

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا:

29. يشجع الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على مواصلة دعمها للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر.
30. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/8-ع ت

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في

مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر القرار رقم 45/8-ع ت حول أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والتكنولوجيا الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي انعقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6/5/2018؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول يومي 14 و15/4/2016؛

وإذ يشيد بكل من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لما تضطلع به من أنشطة وبرامج في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة؛

مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة):

إذ يعرب عن تقديره للدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة، لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن تقديره كذلك للمركز لإعداده تقارير ودراسات فنية بشأن القضايا التي تهم الدول الأعضاء في العديد من المجالات بما فيها العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والقضايا المتعلقة بالمياه؛

وإذ يقر بفائدة برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي ينظمها وينفذها المركز في مجالات الصحة والبيئة وإدارة موارد المياه؛

وإذ يقدر مساهمة المركز في إعداد وتنفيذ مختلف دراسات منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها ومشاريعها وشبكاتهما؛

وإذ يحيط علماً بالتقرير الذي قدمه المركز:

1. يعرب عن تقديره لمركز أنقرة على انتظامه في إعداد "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة"، و"تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المياه"، و"تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول التعليم والتطوير

العلمي"، و"تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة" كوثائق أساسية للمؤتمرات الإسلامية لوزراء الصحة والمياه والتعليم العالي والبيئة.

2. يعرب عن تقديره كذلك لمركز أنقرة لتصميم وإطلاق بوابة الصحة الإلكترونية لمنظمة التعاون الإسلامي التي هي المنصة الأساسية لتبادل المعلومات بشأن الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال الصحة وتيسير التواصل بين المؤسسات الشريكة في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.

3. يشيد بمركز أنقرة لتقديمه بانتظام، لدى دعوته، عروضاً حول قضايا الصحة الرئيسية في اجتماعات رفيعة المستوى لتسهيل النقاش الفني والحوار الذي يجري حول السياسات العامة.

4. يأخذ علماً باستراتيجية التواصل والدعاية التي أعدها المركز للدعاية ونشر الوعي فيما يتعلق ببرنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة وحشد الدعم من الحكومات والأطراف المعنية الأخرى لأنشطة الصحة في منظمة التعاون الإسلامي، ويثني على جهود المركز لتنفيذ هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع الأمانة العامة والدول الأعضاء والشركاء المعنيين.

5. يعرب عن التقدير لمركز أنقرة لتحديثه بشكل منتظم قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة التعاون الإسلامي (OICStat) التي توفر البيانات حول مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة والمياه في دول منظمة التعاون الإسلامي.

6. يعرب عن التقدير كذلك لمركز أنقرة لإعداده صفحات معلومات موجزة عن مختلف المواضيع المتعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي والتعليم والصحة والبيئة والمياه في دول منظمة التعاون الإسلامي.

7. يشيد بمركز أنقرة لاحتفاظه بملفات عن الكوادر العاملة في قطاع الإحصاءات الرسمي أو في قطاعات أخرى تقدم خدمات تسهم في تعزيز جهود هذه الوكالات الإحصائية، بحيث يكون لهذه الملفات دور إحصائي في إطار "قائمة الخبراء الإحصائيين".

8. يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة والمشاركة بنشاط في برامج التدريب المتنوعة في مجال الصحة التي ينظمها مركز أنقرة في إطار برنامج ابن سينا لبناء القدرات في المجال الصحي وتحالف ابن سينا للمنظمات غير الحكومية في مجال الصحة.

9. يطلب من مركز أنقرة تكثيف جهوده في مجال الأبحاث وأنشطة بناء القدرات الصحية خاصة فيما يتعلق بالسرطان وزراعة الأعضاء وذلك بالتنسيق مع المنظمات المتخصصة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

10. يشدد على أهمية برامج بناء القدرات والأنشطة التدريبية التي تنظم ضمن برنامج مركز أنقرة للتعليم والتدريب المهني في منظمة التعاون الإسلامي، وتصمم خصيصاً لتلبية احتياجات محددة للدول الأعضاء.

11. يشيد بمركز أنقرة لمشاركته وإسهامه بشكل فاعل في مشاريع آلية تبادل الخبرات والمعرفة (Reverse Linkage) وهي: مشروع مركز التدريب المهني في الجامعة الإسلامية في أوغندا، وتطوير قدرات مدينة أفريقيا

للتكنولوجيا في السودان، وتطوير قدرات مدرسة الطب والعلوم الصحية في جامعة جامبيا وأبحاث الزلازل والهزات الأرضية بين تركيا وباكستان.

12. يحيط علماً بجهود مركز أنقرة التي تهدف إلى المطابقة بين احتياجات وقدرات المؤسسات الوطنية المعنية العاملة في مجال الصحة وإدارة موارد المياه والبيئة من خلال برامج المركز الخاصة ببناء القدرات، ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة الكاملة من هذه البرامج من خلال الإجابة على استبيانات المركز في هذا الشأن.

13. يثني على جهود مركز أنقرة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من خلال تطوير شبكة إلكترونية لمعاهد البحوث المائية في الدول الأعضاء، وتنفيذ برنامج بناء القدرات في إدارة موارد المياه (Water-CaB) بهدف تسهيل تبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات في مجال الموارد المائية.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو):

إذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها إيسيسكو في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والمياه والبيئة؛

وإذ يقر بالجهود التي تبذلها إيسيسكو في بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العديد من المجالات الهامة والحيوية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. وإذ يرحب بإطلاق الشبكة الإسلامية للبحث والتعليم (PIREN) باعتبارها منبرا للتعاون بين العلماء والباحثين وشبكات التعليم، ولتبادل المعارف وأفضل الممارسات وتحفيز البحوث المشتركة. وإذ يحيط علماً بالتقرير الذي قدمته إيسيسكو:

1. يأخذ علماً، مع التقدير، بمبادرات الإيسيسكو في مختلف المجالات بما في ذلك علوم الفضاء من أجل تحسين استخدام نظم رصد الأرض وتوسيع نطاق تطبيقاتها لتشمل إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وكذلك دعم وتعزيز الزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والغابات، بما في ذلك الإنذار المبكر، وتقييم الضعف الغذائي، وسلامة الغذاء، وكفاءة السوق، والتصحر.

2. يؤكد من جديد دعوته إيسيسكو للمشاركة بفاعلية في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023 من خلال تبادل الدروس المستخلصة من خطط العمل والمشاركة في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بالصحة وذلك في المجالات المواضيعية الستة التي يشتمل عليها البرنامج.

3. يشيد بجهود إيسيسكو في التنفيذ الفاعل لرؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه واستراتيجية إيسيسكو للإدارة المتكاملة للموارد المائية في العالم الإسلامي.

4. يرحب بمبادرات إيسيسكو لإطلاق عدد من الجوائز المتخصصة خاصة في مجالات التعليم والبحث العلمي والبيئة، ويوجه الشكر للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لرعايتهما عددا من هذه الجوائز.
5. يقرّ بالدعم المتواصل المقدم من إيسيسكو إلى الجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر، ويحث إيسيسكو على مواصلة تقديم هذا الدعم لهما وفقا للخطة التي قدمت من إيسيسكو إلى الأمانة العامة حيث تتضمن إجراءات لتعزيز برامجهما الأكاديمية، وتقييم أدائهما، ودعم برامجهما في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز الروابط مع الجامعات في الدول الأعضاء.
6. يشيد بجهود اتحاد جامعات العالم الإسلامي للنهوض بالتعليم الجامعي وتعزيزه وإقامة الروابط والشراكات بين الجامعات في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ويدعو اتحاد جامعات العالم الإسلامي إلى اتخاذ خطوات لإقامة الشراكات والروابط بين الجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا، والجامعات المتميزة في الدول الأعضاء.
7. يحيط علما بالمشاريع والمبادرات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في باماكو، جمهورية مالي يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، ويطلب من إيسيسكو، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ضمان تنفيذ هذه المشاريع والمبادرات في الوقت المناسب وبصورة فاعلة.
8. يشيد بالإيسيسكو والمملكة العربية السعودية على نجاح إطلاق جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي وإضافة فئة جديدة تحت اسم "تكريم أفضل مدينة إسلامية صديقة للبيئة" لفئات الجائزة الأربع وذلك في محاولة لتشجيع تطوير المدن الخضراء في العالم الإسلامي.

البنك الإسلامي للتنمية:

إذ يشير، مع التقدير، إلى التزام البنك الإسلامي للتنمية بمعالجة احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة، وإلى برامج ومبادراته في هذه المجالات؛

وإذ يعرب عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية لتركيزه على قطاع الصحة، لا سيما في مجال مكافحة الأمراض والأوبئة وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مختلف الدول الأعضاء؛

وإذ يعرب عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية لتقديمه الدعم المالي لإعداد مختلف الوثائق مثل مشروع أطلس العالم الإسلامي للعلوم والابتكار، وبرنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023، ورؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برنامج البنك الإسلامي للتنمية للتعاون الفني، وعمليات العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى آلية تبادل الخبرات والمعرفة (Reverse Linkage)؛
وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة:

1. يشيد بمبادرة البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع نطاق برنامج التعاون الفني التابع له وذلك باستحداث آلية تبادل الخبرات والمعرفة (Reverse Linkage) التي تمكن الدول الأعضاء من تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا والحلول فيما بينها بهدف بناء القدرة المحلية من أجل مجابهة التحديات الإنمائية مع تقاسم تكلفة المشروع، ويحث الدول الأعضاء على أن تقدم للبنك مقترحات بشأن مشروعات تبادل الخبرات والمعرفة وذلك عبر القنوات الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية في الدول المعنية.
2. يعرب عن تقديره لجهود ومبادرات البنك الإسلامي للتنمية من أجل النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء، بما في ذلك تمويل المشروعات وكذلك برامج المتخصصة للتعاون الفني، والعلوم والتكنولوجيا ووضع خرائط لمراكز الموارد.
3. يحيط علماً بقدرات مراكز الموارد التي حددها البنك الإسلامي للتنمية، ويحث الدول الأعضاء على الاستفادة من قدراتها وخبراتها في مواجهة تحديات التنمية المحلية.
4. يكرر دعوته للبنك الإسلامي للتنمية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين جودة التعليم وذلك بتخصيص مزيد من المنح لمشاريع بناء القدرات والتنمية.
5. يطلب كذلك من البنك الإسلامي للتنمية مواصلة تقديم الدعم للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وغيره من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين المعنيين بمكافحة الأمراض والأوبئة.

أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم:

إذ يحيط علماً بإعلان أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لعام 2017 الذي صدر عن المؤتمر الحادي والعشرين للأكاديمية الذي انعقد في قونية (تركيا) من 8 إلى 11/10/2017 تحت شعار "العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل السلم والازدهار العالميين":

وإذ يشيد بالأكاديمية لمشاركتها في استضافة المؤتمر الدولي حول التفاضل الكسري وتطبيقاته (ICFDA) وهو مؤتمر متخصص عن حساب التفاضل والتكامل وتطبيقاته، وقد عقد في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 16-18 يوليو 2018؛

وإذ يشيد بأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لنشرها الدورية الطبية للأكاديمية باعتبارها منبرا فريدا مفتوح المصدر لمجتمع البحث الطبي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي، والمعترف بها من المؤشر الطبي لمنظمة الصحة العالمية، ومؤشر الاستشهاد التركي وكذلك مركز الاستشهاد المرجعي للعلوم في العالم الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن التقدير لأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لنشرها مجلدا يحتوي على أعمال مؤتمراتها التي عقدت أعوام 2013، و 2015، و 2017 في كل من دكا، (بنجلاديش)، وطهران، (إيران)، وكونيا، (تركيا) على الترتيب المذكور؛

وإذ يعرب عن التقدير كذلك للأكاديمية لإسهامها في التقرير العاشر الصادر عن مؤسسة الفكر العربي الذي نشر تحت عنوان "الابتكار أو الاندثار: بحث علمي في العالم العربي، الواقع، والتحديات، والفرص"، حيث يركز على الصلة القوية بين واقع البحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بالأكاديمية لتعاونها مع اليونيسكو لإصدار النسخة العربية من تقرير اليونيسكو للعلوم، وكذلك لما تقوم به من أنشطة التوعية بالتعاون مع شبكة الشراكة بين الأكاديميات؛

وإذ يثني على الأكاديمية لتعاونها مع مجلس العمل البيئي (IAC) وهو تجمع من رجال الدولة الذين تولوا أعلى المناصب في بلدانهم، في مجالات تتعلق بالمياه والطاقة والغذاء، وذلك في إطار الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين للمجلس الذي عقد في بكين، الصين 2018؛

وإذ يقر بالدعم الذي قدمه عدد من الدول الأعضاء إلى أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، ومنها الأردن وباكستان والكويت وتركيا وماليزيا والسنغال والسودان وإيران وتونس والمغرب وروسيا وقطر وكازاخستان وبنجلاديش؛

وإذ يحيط علما بتقرير أنشطة أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم:

1. يكرر دعوته أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم إلى عقد مؤتمرها الثاني والعشرين في الربع الأخير من 2019 في مدينة الكويت.
2. يطلب من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم مواصلة إصدار الدورية الطبية التي تصدرها والسعي للحصول على دعم من جميع وكالات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لتعزيز هذه الدورية بشكل أكبر.

3. يطلب من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم تقديم كل مساعدة ممكنة للدول الأعضاء في صياغة سياساتها الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتأسيس أكاديمياتها الوطنية للعلوم وتطوير أنظمتها الخاصة بالاستشارات في مجال العلوم.
4. يطلب من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم تعميم نموذج لقياس الابتكار على جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إذ يعد ذلك أداة هامة وشاملة تعطي مؤشرات لواضعي السياسات، وفقا للدرجات التي تحصل عليها الدولة، فيما يتعلق بالأولويات والعقبات التي تكتنف طريق دولهم نحو تحقيق اقتصاد ابتكاري يقوم على المعرفة؛
5. يطلب من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم دعم فرقة العمل الدولية الجديدة المعنية بـ "ثقافة العلوم" وذلك بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والوكالات الدولية ذات الصلة.
6. يحث أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم على تعزيز أنشطتها في جميع المجالات ذات الصلة بمهمتها ومسؤولياتها.

قرار رقم 46/9-ع ت

بشأن

توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تطالب الدول الأعضاء بالسعي لحماية البيئة والمحافظة عليها؛

وبعد الاطلاع على "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها ومواقفها البيئية في المحافل الدولية المعنية بالبيئة درنا للآثار السلبية لهذه السياسات على تنميتها الاقتصادية؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي وضع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ ضمن الأولويات؛

وإذ يستذكر كذلك المادة الثالثة من الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة المنعقد في جدة (10 - 12/6/2002)، حيث نصت على أن البيئة هبة من الله ودعت جميع الأفراد والمجتمعات للاهتمام بها وتنميتها؛

وبعد الاطلاع على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/195 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم A/RES/71/219 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم A/RES/72/225 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم E/ESCAP/RES/72/7 بعنوان "التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ"، ورقم UNEP/EA.2/RES.21 بشأن العواصف الرملية والترابية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على الجفاف الشديد الذي طال أمده وتداعيات تغير المناخ، التي تتمثل في عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء؛

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك التقرير الختامي للاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة الذي يدعو، من جملة أمور أخرى، السلطات المعنية في الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها وتحسين التنسيق بينها من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي فرضها التغير المناخي وتدهور الوضع البيئي بما في ذلك التصحر؛

وإذ يستذكر القرار رقم 45/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي انعقدت في دكا، جمهورية بنجلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018؛

وإذ يرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البرنامج الإقليمي لمكافحة عواصف الرمال والغبار، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيروبي يوم 21/2/2013، والاجتماع الفني الذي عقد في أبوظبي يومي 6 و7/5/2013 وشارك فيه ما يزيد عن خمسين دولة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات إقليمية ومشاركون آخرون؛

وإذ يرحب كذلك بتنظيم وزارة الغابات وشؤون المياه بالجمهورية التركية لورشة العمل الدولية حول العواصف الرملية والترابية التي عقدت في اسطنبول في الفترة 23 - 25 أكتوبر 2017 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

1. يعرب عن القلق إزاء الموجة غير المسبوقة من عواصف الرمال والغبار والخسائر الجسيمة التي لا تزال تسببها في المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في كل من آسيا وأفريقيا.
2. يدعو جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وإفريقيا إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبناء من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملئم.
3. يعرب عن تقديره لمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحفيز الإجراءات التعاونية لمكافحة تدهور الأراضي والعواصف الترابية، في إطار مبادرة البرنامج الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويشجع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
4. يعرب عن تقديره أيضا لجهود الحد من العواصف الرملية والجفاف في دول المنطقة وذلك تحت مظلة برنامج وضعته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق الحد من آثار تغير المناخ؛
5. يؤكد من جديد على دعمه وضع آلية إقليمية جماعية للتوعية وإنشاء شبكة للإنذار المبكر وإدارة المخاطر من أجل تمكين الدول المتضررة من مواجهة المشكلة بشكل مناسب.
6. يدعو جميع الآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، ومنها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، لمعالجة هذه القضية معالجة جادة وسريعة، وحشد مواردها الفنية والمالية لمساعدة البلدان المتضررة.
7. يعرب عن التقدير لتعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في عقد مؤتمر دولي حول مكافحة العواصف الرملية والترابية، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 5 /7/ 2017، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

8. يدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في إعادة تشجير المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واتخاذ إجراءات صارمة ضد الاجتثاث الجائر للأشجار، وحرائق الغابات.
9. يدعو كذلك الوكالات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لصياغة مشاريع ملموسة بهدف مساعدة الدول المتضررة وتمكينها من تجاوز الآثار الكارثية لهذه الظاهرة.
10. يقرر إبقاء هذه المسألة قيد البحث والدراسة.

قرار رقم 46/10-ع ت

بشأن

موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الأرال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يأخذ في الاعتبار القرار رقم 64/35 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية"، والقرار رقم 63/279 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل إعادة التأهيل البشري والإيكولوجي والتنمية الاقتصادية في منطقة سيمي بالاتينسك في كازاخستان؛

وإذ يأخذ في الحسبان الوثيقة الرسمية رقم: A/68/686 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "برنامج تدابير القضاء على آثار تحفيف بحر الأرال ومنع كارثة المنظومة البيئية في منطقة بحر الأرال"؛

وإذ يستذكر القرار رقم 33/4-ع ت بشأن قضايا البيئة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، الذي يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية في الدول الإسلامية استكشاف السبل والوسائل اللازمة لوضع برنامج خاص لدعم منطقتي بحر الأرال وسيمي بالاتينسك بالتنسيق مع البرامج الدولية والإقليمية والوطنية القائمة؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الناجمة عن المشاكل الإيكولوجية لبحر الأرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا؛

وإذ يحيط علما أنه بمقتضى المرسوم الرئاسي لرئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، الصادر في 29 أغسطس 1991، أغلق موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية بعد استخدامه خلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1991 حيث شهد إجراء 456 تجربة نووية؛

وإذ يقر أن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا يظل مصدر قلق بالغ لكازاخستان بالنظر إلى ما له من آثار خطيرة طويلة الأمد على حياة وصحة سكان المنطقة وعلى البيئة:

1- يجدد دعوته الدول الأعضاء إلى إحياء اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية في 29 أغسطس، وذلك بهدف زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

- 2- يشيد بالدول الأعضاء لإسهامها في إحياء الذكرى العشرين لإغلاق موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً، وذلك بهدف توعية عامة الناس بالعواقب الخطيرة للتجارب النووية على حياة الناس وصحتهم وعلى حالة البيئة.
- 3- يؤكد على أهمية تنفيذ البرنامج الثالث لحوض بحر الأرال (ASBP-3) خلال المؤتمر التنسيقي للمانحين الذي عقد يوم 9/12/2010 في ألماتي، كازاخستان، فيما يتعلق بحماية البيئة.
- 4- يدعم مبادرة جمهورية أوزبكستان بإنشاء صندوق استثماري خاص لبحر آرال ومنطقة بحر آرال تحت رعاية الأمم المتحدة، يضطلع بمهمة تنسيق الجهود وتنفيذ البرامج والمشاريع المنشودة والتي تروم تحقيق التنمية في منطقة بحر آرال.
- 5- يثمن عالياً تنفيذ البرنامج المشترك بين أوزبكستان والأمم المتحدة بعنوان "بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر آرال على التكيف والصمود، وذلك عبر صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر آرال" والذي يهدف لتحسين رفاه السكان عن طريق خلق مصادر إضافية للدخل وتحسين الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية.
- 6- يرحب بالترتيبات التي اتخذها مجلس رؤساء الدول المؤسس للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، الذي عُقد في تركمنباشي بتركمانستان يوم 24 أغسطس 2018، والذي دعا إلى التعاون بين الدول الأعضاء في الصندوق في مجال إدارة موارد المياه.
- 7- يدعو الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمانحين الآخرين إلى تكثيف مشاركتهم في إعادة تأهيل مناطق بحر الأرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً.
- 8- يحث البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات المانحة الدولية على مواصلة تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ البرامج المخصصة لمعالجة القضايا المرتبطة ببحر الأرال وبمنطقة موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً.
- 9- يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

<ST-46-RES>